

الاضراب نحو تصدقت بدهم دينار ولا شك في مخالفتها واجاب  
 في المعنى عن الثاني بان زيد ليس تالي الا في التصدير اذ الاصل  
 ما قام احد الازيد اهر هذا كله في المستثنى المتصل كما مثلنا  
 واما المنقطع فالجواز يوجبون نفيه لانه لا يجوز فيه  
 الابدال حقيقة من حيث ان المستثنى ليس من جنس  
 المستثنى منه وعليه قراءة السبعة ما لم يبه من علم الا  
 اتباع الظن والتميمون ترجمه وتجزئ الا اتباع على قلته  
 فتجيز ما قام احد الاحرار وما سررت بأحد الاحرار ومثله قوله  
 \* وبلدة ليس بوا النيسى \* الا العياض والاليعيس \*  
 وقوله \*  
 \* عشية لانغني الرياح مكانا \* ولا النيل الا المشرفي المقيم \*  
 وقوله \*  
 \* وبت كرام قد نكحنا وركبنا \* لنا خا طيب الا السنان علامة \*  
 وحمل الزمخشري على هذه اللفظة قوله تعالى قل لا يعلم من في  
 السموات والارض الغيب الا الله جعل لفظ الجلالة بدلا من  
 من المرفوع على الفاعلية يعلم والاستثناء منقطعاً لعدم جزمها  
 اندراجها في مدلولها لفظ من لانه تعالى لا يجوز ان يكون يعقوب  
 بان هذه اللفظة قليلة فلا ينبغي تخريج القرآن عليها على ان  
 القرآن انما جاء على لفظ اهل الجواز واحسن ما قيل في تأويل  
 الآية ما ذكره ابن مالك في التفسير من ان الاستثناء  
 متصل والتقدير قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض  
 ان تنبذات الاول سراد المصنف بالنفي ما يشمل النفي  
 لفظا ومعنى نحو ما قام احد الازيد او لفظا فقط نحو  
 لا يحسه

لا يحسه

لا يحسه الا المطرورون فانه بمعنى النور او معنى فقط لقوله  
 \* وبالسريرة منهم مثل خلق \* حاف تغير الا النور والوتر \*  
 فان تغير بمعنى لم يبق على حاله ومثل النفي شجره وهو النفي  
 والاستغرام المؤول بالنفي وهو الانكار والتوبيخ بالنفي  
 نحو لا يتم احد الازيد والاستغرام الانكاري نحو ومن يفسر  
 الذنوب الا الله والتوبيخ نحو ايها الهمة ووف الله يديون  
 والفرق بين الانكاري والتوبيخ ان المستغرم عنه في الاول  
 غير واقع ومدعية كاذب وفي الثاني واقع ومدعية صادق  
 وان كان ملوما وقد نظم هذا الفرق العلامة السجاعي بقوله  
 \* مستغرم التوبيخ مدعية \* بالصدق صف واقع فبديه \*  
 \* مستغرم الانكار غير واقع \* ومدعية كاذب اذا نفي \*  
 الثاني سراد المصنف بالواقع الاتباع ولو ابدله به كان قال نصبت  
 او اتبع بدل رفعت او انصب لكان اظهر الثالث لم يقيد المص  
 بذكر المستثنى منه لعمه من مقابلة الاتي الرابع حمل ما ذكره  
 المصنف من جواز الوجوهين اذا لم يتقدم المستثنى على المستثنى  
 منه فان تقدم كقولهم \* \* \*  
 \* وما لي الا ال احمد شيعه \* وما لي الا مذهب الحق من ذهب \*  
 فالصريون يوجبون النصب ويمنعون الاتباع لان التابع  
 لا يتقدم على متبوعه والكوفيون والبغداديون يجيزون  
 الاتباع فمسك بقوله \* \* \*  
 \* لانهم يرجون منه شفاعه \* اذ لم يكن الا النبيون شافع \*  
 ثم شرح المصنف في النوع الثالث فقال \* \* \*  
 وان يتفرغ في مسابق فهو امل \* لا يبعد الاستثناء على حسب الاص

١٢